

Distr.: General
13 August 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ١٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة

متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير الأمين العام

موجز

دعت الجمعية العامة، في قرارها ٦٧/٢٠٧، إلى مواصلة بذل الجهود وتعزيزها لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس وإلى تعزيز الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأعدت الجمعية العامة أيضا تأكيد الدعوة إلى عقد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، في عام ٢٠١٤، وقررت أن تعقد في عام ٢٠١٣ اجتماعات العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي. والهدف من هذا التقرير هو تقديم آخر المعلومات عن تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، وكذلك آخر المعلومات عن الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، لكي تنظر فيها الدول الأعضاء.

* A/68/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

120913 120913 13-42682 (A)



أولا - مقدمة

١ - أعادت الجمعية العامة، في قرارها ٢٠٧/٦٧، تأكيد إعلان بربادوس^(١) وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(٢) وإعلان موريشيوس^(٣) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(٤).

٢ - وفي القرار نفسه، أعادت الجمعية العامة تأكيد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية ما زالت تشكل حالة خاصة من حالات التنمية المستدامة بالنظر إلى مواطن الضعف التي تنفرد بها، ومن بينها صغر حجمها وبعدها وضيق قاعدة مواردها وصادراتها وتعرضها للتحديات البيئية العالمية والصدمات الاقتصادية الخارجية، بما في ذلك مجموعة كبيرة من العوامل من بينها آثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية المحتمل أن يزداد عددها وشدها.

٣ - وفي ضوء هذه التأكيدات المحددة، دعت الجمعية العامة إلى الالتزام باتخاذ إجراءات عاجلة ومحددة لمعالجة مواطن الضعف التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية. ودعت الجمعية أيضا إلى عقد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤، على نحو ما دعي إليه في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي ننبو إليه"^(٥)، وذلك تسليما منها بأهمية اتخاذ إجراءات منسقة ومتوازنة ومتكاملة للتصدي للتحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في تحقيق التنمية المستدامة.

٤ - وينص القرار على أن يجري التحضير للاجتماعات التحضيرية الإقليمية للمؤتمر الدولي الثالث في كل من المناطق الثلاث التي توجد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وسوف ينعقد أيضا اجتماع تحضيرية أقاليمي لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية بهدف تحديد وإعداد الإسهامات التي ستقدم للمؤتمر، مع تحقيق أقصى قدر ممكن من التناغم والتكامل مع سائر الأعمال التحضيرية. وفي القرار نفسه، قررت الجمعية العامة أنه ينبغي

(١) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٤) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٥) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

إجراء الأعمال التحضيرية الوطنية والإقليمية والأقليمية والفنية بأكثر الطرق فعالية وأحسنها تنظيماً وأوسعها مشاركة.

٥ - ويصف هذا التقرير أيضاً التقدم المحرز نحو تعزيز تنفيذ استراتيجية موريشيوس وفقاً للقرار ٢٠٧/٦٧. وقد جرى عند إعداده التشاور مع الهيئات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، وكذلك المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية التابعة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والمجموعات الرئيسية، والدول الأعضاء^(٦).

ثانياً - نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

٦ - أشار مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في وثيقته الختامية المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" إلى أن الدول الجزرية الصغيرة النامية أحرزت تقدماً أقل مما أحرزته غالبية المجموعات الأخرى، بل وتراجعت من الناحية الاقتصادية، لا سيما فيما يخص الحد من الفقر والقدرة على تحمل الديون. وأشار أيضاً إلى أن التقدم المحرز عموماً صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كان متبايناً^(٥).

٧ - والتحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، والتي جعلت إنجازها للأهداف الإنمائية للألفية متبايناً، تمتد لتشمل القطاعات الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وفي التقارير الوطنية الصادرة تحضيراً للمؤتمر الدولي الثالث، عُرضت عوامل متعددة تؤثر في تنفيذ استراتيجية موريشيوس.

٨ - ومن الناحية الهيكلية، لا تزال الدول الجزرية الصغيرة النامية تتأثر بمحدودية موارد الأراضي، وقلّة السكان، ومحدودية وفورات الحجم. وإضافة إلى ذلك، فنتيجة للقابلية الشديدة للتأثر بالصدمات الخارجية الاقتصادية والبيئية، شهدت الدول الجزرية الصغيرة النامية تراجعاً في التقدم المحرز عقب الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية

(٦) أعد التقرير بإسهامات من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة؛ ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (المقر دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي، بورت أوف سبين)؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (مركز عمليات المحيط الهادئ)؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ وأمانة الكومنولث؛ ولجنة المحيط الهندي. وجمعت إسهامات أيضاً من التقارير الوطنية المقدمة من الدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار التحضير للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، المنعقد في موريشيوس في عام ٢٠٠٥، مع تعرضها لنكسات بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الأخيرة وأزميتي الطاقة والغذاء.

٩ - وإضافة إلى ذلك، واجهت محاولات مواجهة هذه التحديات الهيكلية والخارجية تعقيدات إضافية بفعل تغير المناخ، وارتفاع منسوب مياه البحر، وارتفاع الديون، ومحدودية المساعدة الإنمائية الرسمية، والكوارث الطبيعية المتكررة. ولذا، تضررت هذه الدول من تأثير ذلك كله على تنميتها الاجتماعية وعلى اقتصاداتها ونظمها الإيكولوجية.

١٠ - وفي منطقة البحر الكاريبي، لا تزال الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه عددا من المعوقات مثل محدودية الموارد التقنية والمالية والبشرية، علاوة على تأثير العوامل الخارجية، لا سيما الأزمة المالية العالمية.

١١ - وفيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، أشار التقرير التجميعي المتعلق بالاجتماع التحضيري الإقليمي للمؤتمر الدولي الثالث إلى أن السبب الرئيسي لعدم إحراز تقدم في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع تمثل في عدم توافر البيئات وأنماط الحوكمة المؤاتية^(٧).

١٢ - ولاحظت لجنة المحيط الهندي أنه إذا كان ثمة تحدٍ مشترك يواجهه الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي، مع تجزؤها وتباينها الشديدين، فإنه يتمثل في حمل الدول الأكثر تقدما على التحول عن مسار التنمية غير المستدامة بما له من تأثير سلبي شديد على الموارد الطبيعية والخدمات البيئية الرئيسية، وعلى المساعدة في توجيه الدول الأقل تقدما إلى مسار إنمائي يتجنب إحداث خسائر بيئية شديدة مثلما كان عليه الحال في تلك الأمثلة^(٨).

١٣ - وإضافة إلى ذلك، فإن افتقار الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي إلى إطار مؤسسي فاعل، على غرار الأطر القائمة منذ سنوات عديدة في المنطقتين الأخريين، هو أمر يطرح تحديا خطيرا أمام تحقيق التنمية المتجانسة على صعيد المنطقة بأسرها^(٨).

(٧) التقرير التجميعي الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ، المعد للنظر فيه من قِبَل الاجتماع الإقليمي التحضيري لمنطقة المحيط الهادئ، ١٠-١٢ تموز/يوليه ٢٠١٣، نادي، فيجي، متاح على الموقع الشبكي sids2014.org.

(٨) Indian Ocean Commission, "The Divided Region: Progressing Rio+20 outcomes in the AIMS region, report for IOC"

١٤ - والأمر الذي تؤكد التوقعات الإقليمية هو أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه تحديات شتى تؤثر بشدة على قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثاً - تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس

١٥ - على الرغم من هذه التحديات، فقد جرى الاضطلاع بمبادرات استباقية من قِبَل معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك المجتمع الدولي، سعياً لتنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس.

ألف - أنشطة الدول الجزرية الصغيرة النامية

١٦ - في إطار الجهود الرامية إلى تنفيذ استراتيجية موريشيوس، اتخذ العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية مبادرات مختلفة لتسريع التنفيذ على الصعيدين الوطني والإقليمي. وثمة أمثلة كثيرة على ذلك، وتلك الواردة في هذا التقرير هي ليست سوى نماذج توضيحية تسلط الضوء على الأولوية التي توليها الدول الجزرية الصغيرة النامية لتنفيذ استراتيجية موريشيوس.

١٧ - فقد أطلقت سيشيل في عام ٢٠١١، على سبيل المثال، خطة شاملة لتنمية الإمداد بالمياه، بدعم من مرفق المياه الأفريقي، من أجل حل المشكلة المزمنة لنقص المياه خلال موسم الجفاف، حيث شملت الخطة زيادة سعة خزان المياه، وحل مشكلة هدر المياه المعالجة، وتعزيز القدرات المؤسسية، من بين أنشطة أخرى. ويجري تنفيذ هذه الأنشطة؛ غير أن البلد لا يزال يعاني نقصاً مستمراً في المياه إلى حين إتمام هذه المشاريع^(٩).

١٨ - وبالمثل، قامت موريشيوس، في محاولة لمواجهة التأثير المحتمل لتغير المناخ على اقتصادها ومواطنيها وسبل عيشهم، بإعداد وتنفيذ البرنامج المعنون "استدامة جزيرة موريشيوس"، إضافة إلى البرنامج الحكومي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥^(٩). وشملت هذه الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة إعداد إطار للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وضمن هذا الإطار، استُهدف عدد من القطاعات ذات الأولوية مثل قطاعات الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، والطاقة المتجددة، والمياه، والمناطق الساحلية، ومصائد الأسماك، والسياحة، والهياكل الأساسية العامة، والصحة، والزراعة، ويجري اتخاذ إجراءات على مختلف المستويات، بما في ذلك استعراض السياسات والتشريعات، وتطبيق الأدوات الدينامية الطويلة الأجل، وتعزيز المؤسسي، وأعمال الهياكل الأساسية، وتعزيز البحوث والتطوير، والتوعية، والتعليم، والتدريب.

(٩) التقارير الوطنية متاحة على الموقع الشبكي على العنوان: sids2014.org.

١٩ - وفي منطقة المحيط الهادئ، أُعدت خريطة طريق للطاقة في تونغا للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠^(٧)، وهي تقدّم مسارا تفصيليا نحو إحداث تحوّل في قطاع الطاقة في تونغا برمته تكون من سماته خفض الانبعاثات الكربونية وفعالية الكلفة والسلامة التقنية والإنصاف، بينما أنشأت الحكومة في بابوا غينيا الجديدة صندوقا للثروة السيادية في عام ٢٠١١ دعما لاستقرار الاقتصاد الكلي، ولتحقيق الأهداف الإنمائية للحكومة، بما في ذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأجل، وإدارة الأصول المتأتمية من إيرادات الموارد الطبيعية^(٩).

٢٠ - وفي عام ٢٠١١، أنشأت بليز اللجنة الوطنية المعنية بتغير المناخ كلجنة موسعة من أصحاب المصلحة المتعددين مكوّنة من أعضاء القطاعين العام والخاص غير المنتمين للحكومة، من أجل تنسيق تنفيذ سياسات وتدابير ترمي إلى تخفيف ما للتغيرات المناخية من آثار ضارة بالبيئة، وإلى التكيف مع تلك التغيرات. ويُنتظر أن تُيسّر اللجنة تعميم تطبيق السياسات المتعلقة بتغير المناخ.

٢١ - وفي غيانا، توفر استراتيجية التنمية الخفيفة الكربون، التي جرى تحديثها لعام ٢٠١٠، إطارا وطنيا شاملا لتحويل اقتصاد البلد، بوضعه الراهن، إلى "اقتصاد خفيف الكربون".

٢٢ - وعلى الصعيد الإقليمي، قام مركز الجماعة الكاريبية لتغير المناخ ومرفق التأمين ضد أخطار الكوارث في منطقة البحر الكاريبي بتوقيع مذكرة تفاهم في آب/أغسطس ٢٠١١ لمساعدة بلدان منطقة البحر الكاريبي بصورة أفضل على إعداد استراتيجيات للتكيف مع تغير المناخ، بينما التزم أعضاء مجموعة الطبيعة الميلانيزية في المحيط الهادئ بتعزيز النمو الأخضر كأداة وكنهج إنمائي يرمي إلى إدماج ركائز التنمية المستدامة الثلاث.

٢٣ - وإضافة إلى ذلك، سوف يعقد في فيجي المؤتمر التاسع لجزر المحيط الهادئ بشأن حفظ الطبيعة والمناطق المحمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، حيث ستصاغ استراتيجية خمسية لإجراءات حفظ الطبيعة.

باء - الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية

٢٤ - بهدف تعزيز تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، أولت كيانات منظومة الأمم المتحدة اهتماما أكبر في أعمالهما للدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلى الرغم من أن كيانات منظومة الأمم المتحدة تركز على مجالات مختلفة من برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، فهي تقدم مجتمعة دعما كبيرا للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٥ - وعلى الصعيد العالمي، عُهد إلى وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة بمجموعة متنوعة من المهام بهدف دعم تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: تقديم المساعدة الفنية وإسداء المشورة؛ ودعم العملية الحكومية الدولية؛ والتنسيق بين الوكالات؛ والإبلاغ عن التقدم المحرز.

٢٦ - وكُلِّف مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية بالقيام بأعمال الدعوة دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية، وبتعبئة الموارد لتنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس.

٢٧ - وعلى الصعيد الإقليمي، يقع على عاتق اللجان الإقليمية مسؤولية الاضطلاع بأعمال الدعوة وتنسيق الدعم المقدم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، بينما يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التنفيذ على المستوى الوطني.

٢٨ - ويساعد الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات، الذي ترأسه شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، على ضمان التنسيق بين العديد من الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية. وما زالت اللجنة التنفيذية الموسعة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهي آلية استُخدمت في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، تمثل قناة مفيدة للتنسيق في منظومة الأمم المتحدة. وهي تكفل أيضاً تنسيق جهود منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بالمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٩ - وتشارك كيانات الأمم المتحدة بنشاط في تعزيز تبادل المعلومات وتيسير إقامة شبكات التواصل بين أصحاب المصلحة. ولا تزال شبكة معلومات الدول الجزرية الصغيرة النامية (sidsnet.org) توفر بوابة عامة للمعلومات عن الدول الجزرية الصغيرة النامية وعن جدول أعمال التنمية المستدامة، في حين أن الموقع الإلكتروني للمؤتمر الدولي الثالث (sids2014.org) يتيح معلومات أكثر ارتباطاً بالمؤتمر تحديداً.

٣٠ - وقد يسرت وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية وضع برنامج تعليمي مشترك عن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية تتم في إطاره المساعدة على تعزيز التعاون داخل اتحاد الجامعات. وتعد هذه المبادرة خير مثال على التعاون بين جامعات الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك جامعة جزر الهند الغربية، وجامعة جنوب المحيط الهادئ، وجامعة موريشيوس، وجامعة جزر فرجن، وجامعة سيسيل. ويتمويل من الحكومة الإسبانية، وضع

المشروع قاعدة مشتركة تتيح للطلاب المسجلين في الجامعات الأعضاء الوصول إلى الدورات الإلكترونية المتاحة لهم.

٣١ - وقد أشير في كثير من الأحيان إلى عدم وجود إطار فعال لرصد الالتزامات العالمية المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ودعت الدول الجزرية الصغيرة النامية مرارا وتكرارا إلى تعزيز النظم الوطنية للبيانات والمعلومات المصنفة، وإلى دعم القدرات التحليلية اللازمة لاتخاذ القرارات، وتتبع التقدم، فضلا عن إعداد موجزات قطرية عن أوجه الضعف والقدرة على التكيف.

٣٢ - وليست المشكلة الرئيسية تكمن في توافر البيانات والمعلومات التي يعول عليها فقط، بل وتكمن أيضا في الحاجة إلى استخدام الأطر التحليلية كأدوات لاتخاذ القرار للدول الجزرية الصغيرة النامية وكأساس لتطوير معايير تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي من أجل تقييم الضعف والقدرة على التكيف في كل دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٣ - ويجري حاليا بذل الجهود من أجل إعداد موجزات قطرية لأوجه الضعف والقدرة على التكيف، بحيث يمكن اتخاذها كأداة/دليل للتقييم والرصد، من خلال إجراء مشاورات مع الخبراء وتجارب أولية في عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، على أن تكون متاحة في أوائل عام ٢٠١٤.

٣٤ - وفيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية موريشيوس، أجرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عمليات تقييم للآثار الاجتماعية والاقتصادية لتغير المناخ على الزراعة، والموارد الساحلية والبحرية، والصحة، والطاقة، والسياحة، والمياه في منطقة البحر الكاريبي.

٣٥ - وقد قدمت توصيات بغية التوصل لاستراتيجيات التكيف والتخفيف على أساس تحليلات التكاليف والفوائد. وفي مجال التخفيف من الآثار الناجمة عن تغير المناخ، تعمل اللجنة حاليا على تنفيذ مبادرة، تمولها الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، توفر الدعم إلى أوروبا وجزر البهاما وسورينام في استكمال سياسات الطاقة الوطنية. وتقوم اللجنة أيضا بإجراء تحليل للعوائق المالية والتنظيمية التي تحول دون تنفيذ تدابير الكفاءة في مجال الطاقة وتطبيق تكنولوجيات الطاقة المتجددة.

٣٦ - وفيما يتعلق بالسياحة، تركزت الجهود على دراسة استراتيجيات ترمي إلى تحقيق مزيد من التنوع في الاقتصاد السياحي في منطقة البحر الكاريبي. وفي ذلك الصدد، لا يزال البحث جاريا لاستكمال دراسة عن الطلب الترفيهي في قطاع المرفئ واليخوت كي يسترشد بها واضعو السياسات حتى يتسنى تحقيق مزيد من التنمية بهذا القطاع الفرعي.

٣٧ - وتجري اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حاليا دراسة معنونة: "أثر التجارة والنمو في منطقة البحر الكاريبي". وتشير النتائج الأولية إلى أن التجارة البينية داخل المنطقة كانت محدودة جدا وأن الأزمة التي وقعت مؤخرا كبلتها بمزيد من القيود. وتشكل التجارة الإقليمية الآن ١٣ في المائة فقط من إجمالي التجارة في منطقة البحر الكاريبي. وأثر الركود العالمي على التجارة نظرا لتضاؤل الطلب على صادرات منطقة البحر الكاريبي، مما عاد بدوره بالضرر على النمو. ويكمن التحدي الكبير بمنطقة البحر الكاريبي في تطوير منتجات جديدة لدعم التصدير إلى أسواق جديدة مع تشجيع التصدير إلى الأسواق القائمة. وتركز اللجنة أيضا على الطريقة التي يمكن بها لمقدمي الخدمات الثقافية في منطقة البحر الكاريبي، بمن فيهم الموسيقيون والمسرحيون ومصمموا الأزياء، خلق حضور تجاري أكثر نجاحا في الاتحاد الأوروبي.

٣٨ - وفي مجال إدارة المعارف، ينصبّ التركيز على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم إدارة أخطار الكوارث في منطقة البحر الكاريبي، إضافة إلى بناء القدرات في مجال استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في معالجة إدارة أخطار الكوارث في مجتمع المعلومات.

٣٩ - وفي مجال المسائل الجنسانية والصحة، أعدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والجماعة الكاريبية، ملفا لتحديد العوائق الرئيسية والفرص المتاحة، حيث روعي الربط بين النوع الجنساني والصحة.

٤٠ - وقد أنشأت اليونسكو منابر مشتركة بين القطاعات، من بينها منبر بعنوان "الإسهام في تنفيذ استراتيجية موريشيوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية"، كوسيلة مبتكرة تتبعها اليونسكو في وضع التصورات لبرامجها وفي إدارتها وتنفيذها بطريقة متعددة التخصصات. وتحدد المنابر استراتيجية مشتركة وتشكل أفرقة تنفيذية تتكون من زملاء عاملين في مختلف القطاعات، والأهم من ذلك، في مختلف مناطق العالم وبلدانه.

٤١ - ويكفل المنبر الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي يشمل جميع القطاعات البرنامجية والمكاتب الميدانية الخمسة التي تغطي هذه الدول، أن يجري استخدام خبرة اليونسكو المتعددة التخصصات والفريدة من نوعها في مجالات العلم والثقافة وتغير المناخ والتعليم الهادف إلى تحقيق التنمية المستدامة، وفي مجالات التراث الطبيعي والثقافي وغير المادي، وفي مجال التعبير عن المعارف العلمية ومعارف الشعوب الأصلية، وفي مجال

إدارة المعارف والمعلومات الداعمة لعمليات صنع القرارات، استخداما مشمرا في التصدي للتحديات الكثيرة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤٢ - وتتصدى اليونسكو أيضا للتحديات المرتبطة بإعداد الخريجين المهرة لتلبية احتياجات سوق العمل في الدول الجزرية الصغيرة النامية، من خلال تعزيز التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني. وتستهدف البرامج في المقام الأول نسبة كبيرة من الشباب غير الملحق بالمدارس، وترمي إلى تمكينهم عن طريق إكسابهم المهارات التي تساعدهم على المساهمة في تنمية مجتمعاتهم.

٤٣ - ويسهم برنامج مراقبة الشواطئ، الذي تدعمه اليونسكو، إسهاما كبيرا في التصدي لمسائل تغير المناخ ورصد السواحل. وقد تم دمج البرنامج في المناهج الدراسية الوطنية في دولة كيريباس الجزرية بالحيط الهادئ. ويتيح دمج البرنامج في المناهج الكيريباسية للمعلمين وللطلاب فهم عمليات الرصد العالمية لتغير المناخ والمساهمة فيها من خلال أنشطة عملية مباشرة في بيئتهم المحلية.

٤٤ - وأضيفت عدة مواقع جديدة في الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى قائمة التراث العالمي، بما في ذلك محمية جزيرة فينيكس البحرية في كيريباس، وموقع التجارب النووية بجزيرة بيكيني المرجانية في جزر مارشال، ومدينة بريدجتاون التاريخية وحاميتها في بربادوس. وصدّق خمس من الدول الجزرية الصغيرة النامية (ترينيداد وتوباغو، وتونغا، وجامايكا، وفانواتو، وفيجي) على اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي.

٤٥ - وتقوم جزر وأقاليم الحيط الهادئ حاليا بتنفيذ خطة عمل التراث العالمي بمنطقة المحيط الهادئ (٢٠١٠-٢٠١٥). وتنسق اليونسكو مركزا لالتقاء الوكالات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والخبراء والمجتمعات بهدف تعزيز إدارة المعارف، وبناء القدرات، وإقامة الشراكات في إدارة تراث منطقة المحيط الهادئ. وفي منطقة البحر الكاريبي، يعمل برنامج بناء القدرات في منطقة البحر الكاريبي الآن بكامل طاقته ويعود بالفائدة على ١٦ دولة عضوا و ٢٠ من مواقع التراث العالمي. وهو يعمل أيضا على بناء وتعزيز القدرات في مجال إدارة التراث، ويعزز من التعاون في المنطقة، ويسهم في تكوين فهم للعلاقات التآزرية بين حفظ التراث وبين التطورات الجديدة.

٤٦ - وعملت اليونسكو على حفظ المعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية وتعزيزها في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك في جزر سليمان من خلال العمل مع المعلمين والمجتمعات المحلية، وفي تيمور - ليشتي من خلال أنشطة من قبيل إجراء البحوث الموجهة لأغراض عملية، ووضع مواد تعليمية في مجال البيئة، وعقد دورات تدريبية،

مع التركيز على الدور المهم الذي تؤديه المعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية في الحد من أخطار الكوارث، والتكيف مع تغير المناخ، والإدارة المجتمعية للموارد.

٤٧ - وفي إطار المنبر المشترك بين القطاعات الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهندي، يجري تقديم الدعم إلى جزر القمر، وجزيرة ريونيون (فرنسا)، وسيشيل، ومدغشقر، وملديف، وموريشيوس في مجال نقل معارف الطب التقليدي والاعتراف بها من خلال تشكيل شبكة دون إقليمية من الممارسين. وستدعم هذه البلدان بعضها بعضا في مجالات تبادل المعرفة بأفضل الممارسات والتحاور مع واضعي السياسات والعلماء، ووضع مبادئ توجيهية للممارسات الجيدة ومدونات أخلاقية، وتعزيز الاستخدام المستدام للموارد النباتية وتطوير البرامج التعليمية المناسبة.

٤٨ - ومن خلال مبادرة "رؤية الشباب للحياة في الجزر"، التي تدعو إلى بناء القدرات وإشراك الشباب في التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، يجري إعطاء الشباب الفرصة لتصميم وتخطيط وتنفيذ وتقييم مشاريع متعلقة بتغير المناخ، فضلا عن المشاريع المتعلقة بالصحة (فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز) في جزرهم. والمبادرة قيد التنفيذ في بابوا غينيا الجديدة، وجامايكا، ودومينيكا، وغرينادا، وغينيا - بيساو، وساموا، وسيشيل، وموريشيوس، ونيوي، وهايتي.

٤٩ - ويوفر تقييم نطاق التأثير الاقتصادي للكوارث صورة أكثر وضوحا عن كيفية تأثير الكوارث على التنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. فعلى سبيل المثال، وصل مجموع الخسائر الناجمة عن إعصار إيفان، الذي ضرب جنوب المحيط الهادئ في عام ٢٠١٢، ما يعادل ثلث الناتج الاقتصادي السنوي لساموا. وبالمثل، تقدر الخسائر المرتبطة بزلزال عام ٢٠١٠ في هايتي بما يفوق ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ونظرا لصغر حجم هذه الدول، فقد يؤثر حدثا خطيرا واحدا، كإعصار مثلا، على كامل إقليم الدولة واقتصادها. وبالتالي، يمكن للكوارث أن تدمر استثمارات رأسمالية ومكاسب إنمائية أحرزت بشق الأنفس على مدى عقود من الزمن، وغالبا ما يتبعها انتعاش بطيء ومكلف. ويمكن أن ينجم عن زيادة المديونية وزيادة القيود على الحيز المالي عواقب طويلة الأمد على التنمية.

٥٠ - وتقل فرص التمكن من استيعاب الخسائر في البلدان ذات المستويات المنخفضة من الاستثمار والمتوسطات المرتفعة للخسائر السنوية، وذلك حتى مع الأحداث الأكثر تواترا والأقل شدة. فعلى سبيل المثال، تكبدت جامايكا خسائر بسبب الكوارث التي وقعت بين عامي ١٩٩١ و ٢٠١١ بلغ متوسطها السنوي ما يعادل ٢,٦ في المائة من متوسط

استثماراتها السنوية. وساهم ذلك في تباطؤ معدل نموها طوال تلك الفترة^(١٠). وبالمثل، تشير التقديرات إلى استمرار فانواتو وتونغا في تكبد خسائر سنوية يبلغ متوسطها ٤,٤ في المائة و ٦,٦ في المائة على التوالي^(١١).

٥١ - ودعم مكتب الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث مشاورات بشأن إطار عمل ما بعد عام ٢٠١٥ للحد من أخطار الكوارث، الذي سيحل محل إطار عمل هيوغو، في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. واستفادت المنطقتان في ذلك من تجاربهما في تنفيذ الاستراتيجيات الإقليمية لدعم إطار عمل هيوغو. ودعمًا للمشاورات الجارية، أجريت دراسة، بدعم مشترك من مكتب الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم في إطارها تحليل المستويات الحالية لإدماج أهداف الحد من أخطار الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في منطقة المحيط الهادئ، مع التركيز على البيئة السياسية والمؤسسية^(١٢).

٥٢ - واجتمع منبر المحيط الهادئ لإدارة أخطار الكوارث في نوميا بكاليدونيا الجديدة في الفترة من ١٧ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، والتزم بوضع استراتيجية إقليمية متكاملة لإدارة أخطار الكوارث وتغير المناخ، على أن يبدأ العمل بها في عام ٢٠١٦.

٥٣ - وعُقد المؤتمر السابع بشأن الإدارة الشاملة للكوارث في منطقة البحر الكاريبي في مونتيجو باي، جامايكا، في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ليناقدش موضوع "بناء القدرة على الصمود أمام الكوارث - مسؤولية مشتركة". ومع اقتراب الاستراتيجية الشاملة لإدارة الكوارث في المنطقة (٢٠٠٧-٢٠١٢) من نهايتها، قيّم المؤتمر مستوى التقدم المحرز، واستعرض الفجوات وصاغ استراتيجية لما بعد عام ٢٠١٢.

٥٤ - ويواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تنفيذ عدد من المشاريع والمبادرات دعماً لتنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس. وجرى تنفيذ هذه المشاريع والأنشطة في إطار مشاريع ومبادرات عالمية وإقليمية تجرى لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية وبلاشتراك معها.

United Nations Office for Risk Reduction, *From Shared Risk to Shared Value – The Business Case for Disaster Risk Reduction* (Geneva, 2013) (١٠)

Abhas K. Jha and Zuzana Stanton-Geddes. *Strong, Safe, and Resilient: A Strategic Policy Guide For Disaster Risk Management in East Asia And the Pacific* (Washington, D.C., the World Bank, 2013) (١١)

United Nations Office for Risk Reduction and the United Nations Development Programme, *Disaster Risk Reduction and Climate Change Adaptation in the Pacific* (Suva, 2012) (١٢)

٥٥ - وفي منطقة البحر الكاريبي، تشمل المبادرات الرئيسية لبرنامج البيئة، على سبيل المثال لا الحصر، مبادرة الشراكة المعنية بالإدارة المستدامة للأراضي في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، ومشروع يهدف إلى تحويل دومينيكا إلى جزيرة عضوية سليمة بيئياً، ومشروع الممر البيولوجي الكاريبي.

٥٦ - وفي إطار البرامج الفرعية لإدارة النظم الإيكولوجية، لدى برنامج البيئة مبادرة لإدارة النظم الإيكولوجية في الجزر، حيث يُنظر إلى الجزيرة برمتها كنظام إيكولوجي، ويطبّق النهج القائم على مفهوم النظام الإيكولوجي في العمل على تحقيق الاستخدام الأمثل لخدمات النظام الإيكولوجي لصالح البشر والتنمية الجزرية المستدامة. واستناداً إلى الأدوات والمنهجيات القائمة، بدأ برنامج البيئة في عام ٢٠١٢ يعمل مع برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ على إرساء ممارسات جيدة لدعم نهج الإدارة هذا، وسيتم بمجرد تبلور هذا العمل تكراره في مناطق أخرى للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥٧ - وبدأ برنامج البيئة في آب/أغسطس ٢٠١٢ مشروعه للنهوض بجدول أعمال التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي من خلال الاقتصاد الأخضر، وهو المشروع الذي يستهدف الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، حيث سيبدأ بتجريبه في ثلاثة بلدان رائدة هي هايتي وجامايكا وسانت لوسيا. ويتمثل الهدف العام من المشروع في تمكين بلدان منطقة البحر الكاريبي من دفع عجلة التنمية المستدامة من خلال تصميم وتنفيذ السياسات التي تفضي إلى اقتصاد قوي ومستدام، تكون من سماته المسؤولية البيئية وشمول كافة الشرائح الاجتماعية. وسيحقق المشروع النواتج الأربعة الرئيسية التالية: (أ) شبكة إقليمية من أصحاب المصلحة المتعددين للاقتصاد الأخضر ومنابر ماثلة في البلدان الرائدة الثلاثة؛ (ب) قوائم بالخيارات الاستثمارية والسياساتية الملائمة لفرادى البلدان؛ (ج) مركز امتياز إقليمي في مجال الاقتصاد الأخضر؛ (د) حافظة لأنشطة بناء القدرات الخاصة بكل منطقة في مجال الاقتصاد الأخضر.

٥٨ - ويعمل برنامج البيئة حالياً على إعداد منشوره عن أفضل ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين في موريشيوس. ومن المتوخى أن يتضمن هذا المنشور معلومات تهم جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال دعم التدابير المناسبة لتعزيز الكفاءة في استخدام الموارد والطاقة والترويج للهياكل الأساسية المستدامة، وذلك بهدف الإسراع بالتحوّل من عادات الاستهلاك والإنتاج السيئة إلى أسلوب حياة أكثر استدامة.

٥٩ - وينفذ برنامج البيئة أيضا مشروع المشتريات العامة المستدامة ووضع العلامات الإيكولوجية. وفي إطار هذا المشروع، يُستند إلى الخبرة التي اكتسبها برنامج البيئة في مجال وضع العلامات الإيكولوجية وعمليات المشتريات المستدامة من أجل السعي إلى دمج هاتين الأداتين لتحقيق أقصى قدر ممكن من الآثار التآزرية وتحسين فرص بلوغ الهدف المشترك المتمثل في حفز العرض والطلب في سوق المنتجات المستدامة.

٦٠ - ويدعم برنامج البيئة الإسهامات الوطنية في خطة الرصد العالمية المنبثقة عن اتفاقية ستوكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة. ومن البلدان التي تتلقى الدعم، على سبيل المثال لا الحصر: أنتيغوا وبربودا، وبالاو، وجامايكا، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وساموا، وكيريباس، وموريشيوس، ونيوي. وكذلك نشر برنامج البيئة في آذار/مارس ٢٠١٢ تقريرا عن أخذ عينات الهواء بالأسلوب السلبي في إطار خطة الرصد العالمية المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة. ويوجز التقرير العمل الذي اضطلع به والنتائج التي تحققت في مجال رصد الملوثات العضوية الثابتة دعما لخطة الرصد العالمية، وذلك وفقا للمادة ١٦ من اتفاقية ستوكهولم. وتتم مقارنة درجات تلوث البيئة الهوائية بالملوثات العضوية الثابتة حول العالم. ويتضمن التقرير ١٤ دولة جزرية صغيرة نامية في مناطق المحيط الهادئ وأفريقيا والبحر الكاريبي.

٦١ - وانخرط برنامج البيئة كذلك في أنشطة واسعة النطاق تتناول تنفيذ استراتيجية موريشيوس في مجالات تغير المناخ وموارد الطاقة، والموارد الساحلية والبحرية، وموارد الأراضي، وموارد التنوع البيولوجي، والتعزيز المؤسسي.

٦٢ - ويقوم برنامج البيئة حاليا بتنسيق برامج البحار الإقليمية وفقا للإطار العالمي الذي وضعه لتنسيق شؤون البحار الإقليمية. وينظم برنامج البيئة الاجتماعات التنسيقية بشكل سنوي. ويشارك في أنشطة التنسيق ممثلون عن برامج البحار الإقليمية المعنية، ومنها برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ (استنادا إلى اتفاقيتي نومييا ووايغاني)، والبرنامج الكاريبي للبيئة (اتفاقية كارتاخينا)، واتفاقية نيروبي، وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط واتفاقية برشلونة، واتفاقية أيدجان. وجرت كذلك في الاجتماعات التنسيقية مناقشة مسائل متصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية من قبيل مسألة الاقتصاد الأخضر في هذه الدول ومسألة إدارة النظام الإيكولوجي في سياق الجزر. وقام كل من برامج البحار الإقليمية ذات الصلة بتنفيذ أنشطة تخص الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديدا.

٦٣ - وتساعد منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في تنفيذ استراتيجية موريشيوس في مناطق البحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ، وهي المناطق التي يوجد بها معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية. فعلى سبيل المثال، دعمت منظمة الأغذية والزراعة عددا من الأنشطة

المضطلع بها من خلال المشاريع التقنية ومشاريع الصناديق الاستثمارية التي تتم في الدول الجزرية الموجودة في البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، ولا سيما أنشطة تعزيز القدرات في مجال إدارة المخاطر، وتعزيز التكيف مع تغير المناخ، وضمان الأمن الغذائي، وحماية التنوع البيولوجي. ويجري العمل على إنشاء موقع شبكي مواضيعي مكرّس للدول الجزرية الصغيرة النامية للتعريف بأعمال منظمة الأغذية والزراعة في مختلف مجالات العمل (www.fao.org/sids). وبالإضافة إلى ذلك، أُطلقت عملية تشاور إلكترونية عالمية بهدف تشجيع الحوار والتماس المدخلات التي من شأنها أن تشكل إسهاما في العملية التحضيرية الرامية إلى التعامل مع أهم التحديات والفرص التي تصادفها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦٤ - وقدم الدعم إلى الاجتماعات التحضيرية الإقليمية (منطقة البحر الكاريبي، ومنطقة المحيط الهادئ، ومنطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي) للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنظيم وتمويل الاجتماعات الجانبية، والمشاركة في حلقات النقاش والموائد المستديرة، وتقديم العروض خلال الجلسات العامة والمناقشات الثنائية. وبُذلت الجهود من أجل تقديم الإسهامات الفنية والتقنية للوفود بشأن المواضيع المدرجة ضمن نطاق ولاية منظمة الأغذية والزراعة وضمن مجال عملها الرئيسي.

٦٥ - وفي أواخر عام ٢٠١٢، وقّعت منظمة الأغذية والزراعة مذكرة تفاهم مع دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ لتعزيز التعاون في مجالات مكافحة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والجوع وإدارة الموارد الطبيعية وتغير المناخ، ويجري حشد مجموعة متنوعة من الصناديق الدولية كي تقوم بتيسير الاتفاق.

٦٦ - ولأمانة الكومنولث باع طويل في إجراء البحوث وأنشطة الدعوة المحددة الوجهة باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية. فخلال الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٣، سعت الأمانة من خلال عملياتها التشاورية الجارية مع الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى تحديد التحديات والفرص الجديدة والناشئة فيما يتصل بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتحديد السبل والوسائل اللازمة للتعامل معها، وتوسيع نطاق الشبكات القائمة، وتحديد الشركاء الممكنين التعاون معهم في الأنشطة الرئيسية.

٦٧ - وقد أسفر ذلك عن برنامج لأنشطة دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية انصبّ تركيزه على مواضيع بناء القدرة على التكيف، والمجرة والتنمية، والسياحة، والأهداف الإنمائية للألفية، وبناء القدرات. واستغلّت الأمانة أيضا صلاحيتها لعقد الاجتماعات، فاستضافت عدّة مؤتمرات واجتماعات دولية كبرى جمعت بين الدول الجزرية الصغيرة النامية

والشركاء الإنمائيين الرئيسيين. ووفّرت هذه الاجتماعات منبرا فعالا للتأثير على المؤسسات الرئيسية المتحكمة في أنماط تخصيص الموارد على الصعيد العالمي من أجل الخروج بنتائج تصبّ في مصلحة الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي سياق برنامج الأمانة للدعوة والبحث السياساتي لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية، أجرت الأمانة عدة دراسات تهدف إلى تكوين فهم أفضل للتحديات الفريدة التي تواجهها تلك البلدان في سعيها إلى الحد من مواطن ضعفها وتعزيز قدرتها على التكيف.

٦٨ - وفي آذار/مارس ٢٠١٢، عقدت أمانة الكومنولث في جامايكا اجتماعا للخبراء بشأن الهجرة والتنمية لمناقشة التحديات والفوائد الإنمائية المتصلة بالهجرة في الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الدول الصغيرة. وجرى إطلاع الحضور على النتائج التي توصلت إليها عدة دراسات أجريت بتكليف من الأمانة بشأن الهجرة والتنمية في الدول الصغيرة. وأجري مزيد من التنقيح من خلال التشاور للدراسات التي تناولت قضايا الهجرة والتنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الصغيرة الأخرى في مناطق المحيط الهادئ، والبحر الكاريبي، والمحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي، وهي ستُنشر في صورة كتاب من إصدارات الأمانة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

٦٩ - وفي إطار جهود أمانة الكومنولث المستمرة الرامية إلى بناء القدرات في الدول الجزرية الصغيرة النامية، قامت الأمانة بوضع وتطبيق إطار يعرف بالهيكل الدولي للبيئة والتنمية المستدامة، وهو يوفر لمقرري السياسات والممارسين في مجال التنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الدول الصغيرة فهما لأدوات وأطر الحوكمة على مختلف مستويات الحوكمة، من المحلي إلى الدولي، كي يتمكنوا من تطبيق التنمية المستدامة على نحو فعال في بلدانهم.

٧٠ - وواصلت أمانة الكومنولث عملها مع البنك الدولي عن كثب. وشاركت الأمانة العامة في المنتدى السنوي للدول الصغيرة الذي عُقد خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي/البنك الدولي، واشتركت مع البنك الدولي في تنظيم حلقة عمل عن التحديات التي تواجه على صعيد البيانات في الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الدول الصغيرة. ومن منطلق اعتراف المؤسساتين بأهمية قطاع السياحة وما يمكن أن يؤديه من دور محفّز لهذه الاقتصادات، فقد أصدرتا تكاليفات بإجراء ثلاث دراسات لاستكشاف آليات انتقال الآثار من نشاط السياحة إلى تنمية الدول الصغيرة. وعُرضت الدراسات ونوقشت في المؤتمر السنوي العالمي الثاني المعني بالدول الصغيرة، المعقود في عام ٢٠١٢، وهي ستُنشر في كتاب بعنوان: السياحة والنمو الشامل للجميع في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٧١ - ووقعت أمانة الكومنولث مذكرة تفاهم مع لجنة المحيط الهندي ورابطة التعلم بهدف ضمان استمرار تقديم دورة تدريبية في منطقة المحيط الهندي بشأن الإطار المسمى الهيكل الدولي للبيئة والتنمية المستدامة.

٧٢ - ودعمت أمانة الكومنولث إقامة شراكة بين المنظمات الإقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية في مناطق البحر الكاريبي والمحيط الهندي والمحيط الهادئ ينصب تركيزها على التمويل المتعلق بالمناخ ومعالجة شواغل التنمية المستدامة. وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، سرت الأمانة اجتماعا جانبيا في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ مع لجنة المحيط الهندي وأمانة برنامج البيئة الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ ومركز الجماعة الكاريبية لتغير المناخ بشأن المسارات المؤدية إلى إقامة اقتصادات قادرة على التكيف مع تغير المناخ وقليلة الانبعاثات الكربونية. وشملت وقائع هذه المناسبة عرض فيلم ومناقشة حول الشواغل ذات الأولوية فيما يتصل بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عملية المؤتمر، والتوقيع على مذكرات تفاهم بين المنظمات.

رابعا - الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية

٧٣ - كما هو مبين أعلاه، اتخذت الجمعية العامة في دورتها السابعة والسنتين القرار ٢٠٧/٦٧ بشأن عقد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وفقا لما طُلب في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة^(٥).

٧٤ - وكذلك حدد القرار ٢٠٧/٦٧ طرائق الأعمال التحضيرية للمؤتمر. ففي الفقرة ٥، تقرر أن يضطلع المؤتمر بما يلي:

(أ) إجراء تقييم للتقدم المحرز حتى الآن والثغرات التي ما زالت تعترض تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، بالاستعانة بجملة أمور منها التقارير المتاحة والعمليات المضطلع بها في هذا الخصوص؛

(ب) السعي إلى أن تجدد جميع البلدان التزامها السياسي بالعمل بفعالية على تلبية الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية ومعالجة مواطن ضعفها بالتركيز على اتخاذ إجراءات عملية محددة لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، بطرق منها حشد الموارد والحصول على المساعدة لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ج) تحديد التحديات الجديدة والمستجدة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية والفرص المتاحة لها في مجال التنمية المستدامة وطرق ووسائل التصدي لتلك التحديات والاستفادة من تلك الفرص، بطرق منها تعزيز الشراكات التعاونية بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي؛

(د) تحديد الأولويات في مجال التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأخذها في الحسبان، حسب الاقتضاء، عند إعداد خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧٥ - وفي إطار التحضير للمؤتمر الدولي، كلف الأمين العام للأمم المتحدة وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالقيام بدور أمين عام المؤتمر.

٧٦ - وأجريت مشاورات وطنية في الدول الجزرية الصغيرة النامية قبل انعقاد الاجتماعات الإقليمية، وهو ما تمخض عن إصدار تقارير تجميعية إقليمية^(١٣).

٧٧ - وكما ذكر آنفا، عُقدت في تموز/يوليه ٢٠١٣ الاجتماعات التحضيرية الإقليمية المنصوص عليها في القرار (في فيجي وجامايكا وسيشيل)، وسيعقد الاجتماع الأقليمي في آب/أغسطس في بربادوس. وستكتمل العملية قبل اتخاذ القرار المتعلق بطرائق العملية العالمية للمؤتمر الدولي، ثم تبدأ العملية العالمية نفسها في وقت لاحق من هذا العام. وقد ساعدت الاجتماعات التحضيرية الإقليمية على بلورة الأولويات الإقليمية للمؤتمر.

الاجتماع التحضيري الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي

٧٨ - أكدت النتائج التحديات المستمرة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك تغير المناخ، والكوارث الطبيعية، والجريمة والعنف، وارتفاع معدلات البطالة، لا سيما بين النساء والشباب، ونزوح الأدمغة الناجم عن ذلك، والأمراض غير المعدية والشواغل الصحية الأخرى، والديون. ودعا الاجتماع المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق نقل التكنولوجيا، وتنمية القدرات، وتزويد صندوق المناخ الأخضر برأس المال، وتعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة، في جملة إجراءات أخرى. وأعربت الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي أيضاً عن الحاجة الملحة إلى أن ينظر الشركاء في التنمية في معايير غير معيار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالمساعدة المالية وتخفيف عبء الديون.

(١٣) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن التقارير، انظر sids2014.org.

الاجتماع التحضيري الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ

٧٩ - احتل تغير المناخ والمسائل المتعلقة بالمحيطات مكاناً بارزاً في الوثيقة الختامية للاجتماع الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ. وشملت المسائل الأخرى التي أثّرت الصحة، وبخاصة الأمراض غير المعدية، والحماية والإدماج الاجتماعيين، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنقل والطاقة ومصادر الطاقة المتجددة. ومن أجل النهوض بتلك الأولويات وغيرها، قرّرت الوفود التي تمثل منطقة المحيط الهادئ أن تقترح موضوعاً للمؤتمر الدولي الثالث بعنوان: "تحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال إقامة شراكات حقيقية ومتمينة".

الاجتماع التحضيري الإقليمي لمنطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي

٨٠ - احتل مفهوم "الاقتصاد الأزرق" مكاناً مركزياً في نتائج الاجتماع، وهو يشمل المجموعة الكاملة لأشكال التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن للمحيطات أن تكون القوة المحرّكة لها. وتناول اجتماع منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي مسائل السلام والأمن، ولا سيما في مواجهة القرصنة الدولية والجريمة المنظمة، ومصادر الطاقة المتجددة، والأمراض غير المعدية، وآليات التمويل والصكوك التجارية الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والإدارة المستدامة للموارد الوطنية، وضرورة تعزيز آلية التنسيق الإقليمية التابعة لهذه المنطقة والدعم المؤسسي المقدم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٨١ - وفي أعقاب الاجتماعات التحضيرية الإقليمية، بدأت الدول الجزرية الصغيرة النامية أعمالها التحضيرية للاجتماع التحضيري الأقليمي، الذي من شأنه الإسهام في العملية التحضيرية العالمية للمؤتمر الدولي الثالث. ومن المتوقع أيضاً أن تشارك الدول الجزرية الصغيرة النامية في المناقشات المتعلقة بـ "السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية"، وكذلك في مناقشة الأعمال التحضيرية للمؤتمر.

٨٢ - وستساعد تلك الأنشطة، خلال السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية، المجتمع الدولي على النظر في التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية موريشيوس، وكفالة أن يتم إعطاء دفعة لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس خلال المؤتمر الدولي الثالث.

خامسا - اجتماعات أفرقة الخبراء كإسهامات فنية في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث

٨٣ - نُظِّم عدد من اجتماعات أفرقة الخبراء بمبادرة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث، وجهات أخرى، وذلك بصورة مشتركة في كثير من الأحيان، ولغرض محدد هو توفير الإسهامات الفنية في العملية التحضيرية الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

اجتماع الخبراء بشأن موضوع "تعزيز الشراكات للحد من أخطار الكوارث في الدول الجزرية الصغيرة النامية"

٨٤ - عُقد الاجتماع في الدورة الرابعة للمنبر العالمي للحد من أخطار الكوارث، ونظّمه مكتب الممثل السامي ومكتب الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث. وجرى التأكيد على التأهب باعتباره يكتسي أهمية أساسية، بما في ذلك قيام السلطات باستخدام لغة ورسوم بسيطة لشرح الأعاصير. وقد تُرجمت تلك الرسائل إلى مبادئ توجيهية وتوصيات وجرى بثها بوصفها رسائل للإنذار المبكر عن طريق مختلف وسائط الإعلام. وجرى التأكيد أيضاً على الحاجة إلى إدماج الحد من أخطار الكوارث في مناهج التعليم والتوعية، بدءاً من مستوى المدرسة الابتدائية صعوداً، وعلى المستوى الشعبي/الاجتماعي، باعتباره وسيلة هامة لتحسين التأهب وتنمية القدرة على التكيف.

اجتماع الخبراء بشأن موضوع "أهمية علوم وتكنولوجيا البحار وأهمية تنمية القدرات ونقل تكنولوجيا البحار إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية"

٨٥ - نُظِّم الاجتماع مكتب الممثل السامي، واليونسكو، ولجنة المحيط الهندي، وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة. وتم الخروج منه باستنتاج مفاده أن مسألة المحيطات بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية هي مسألة تمس بشكل واضح الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لأهداف تلك الدول في مجال التنمية المستدامة. وقد أظهرت الدول الجزرية الصغيرة النامية قدرات قيادية في إدارة الموارد البحرية الحية التي توجد داخل حدود الولايات الإقليمية لكل منها، وهي بدأت مجدداً تولّي زمام المبادرة في المسائل المتعلقة باستكشاف واستغلال الموارد البحرية غير الحية. وتظل الحاجة إلى تنمية القدرات والدراسة العلمية عنصراً أساسياً لتلبية مطامح هذه الدول في مجال التنمية

المستدامة، والتصدي لما يفرضه تغيّر المناخ من متطلبات متعددة الأوجه على صعيدي التكيف معه والتخفيف من آثاره.

ندوة لشرح قدرة النظم الجزرية على التكيف الإيكولوجي والاجتماعي

٨٦ - نظّم الندوة مكتب الممثل السامي بالشراكة مع المتحف الأمريكي للتاريخ الطبيعي، وأكد المشاركون أن النظم الإيكولوجية الجزرية تطرح تحديات فريدة من نوعها على صعيد حفظ الموارد بالنظر إلى ما تمتاز به من عمليات إيكولوجية وعمليات تطوّر، وإلى هشاشتها أمام التهديدات. وأشار إلى أن التنوع البيولوجي في الجزر لا يكتسي فقط أهمية على الصعيد العالمي، إنما يعاني فوق ذلك من العديد من التهديدات، بما يشمل الكوارث الطبيعية، والأمراض، والاستغلال المفرط، وإزالة الغابات، وتصريف المياه من الأراضي الرطبة، وفقدان الموائل، والتجارة غير المشروعة بالأنواع المهددة بالانقراض، وتغير المناخ. وتعتبر أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي أن الأنواع المتوطنة في الجزر هي أكثر الأنواع عرضة للانقراض. فلقد شهدت الجزر حتى الآن ٩٥ في المائة من ظواهر انقراض الطيور، و ٩٠ في المائة من ظواهر انقراض الزواحف، و ٦٩ في المائة من ظواهر انقراض الثدييات، و ٦٨ في المائة من ظواهر انقراض النباتات عبر أنحاء العالم.

اجتماع الخبراء بشأن موضوع "الدول الجزرية الصغيرة النامية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥"

٨٧ - نظّمت الاجتماع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وترد في ما يلي المسائل الرئيسية التي جرى تحديدها للنظر فيها.

البُعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

٨٨ - يجب أن تُولى المسائل الاجتماعية موقعاً بارزاً جديداً في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ كي تكون التنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية مستدامة حقاً. ومن شأن عدم المساواة، في حد ذاته، أن يمتنع النمو، ولذا حُثَّت الجهات المشاركة في إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على العمل من أجل تحقيق الإدماج الاجتماعي، عن طريق معالجة مجموعة من مسائل التنمية الاجتماعية، بما في ذلك (أ) إيجاد فرص العمل ودعمها لجميع الفئات الديمغرافية؛ (ب) وإيلاء الاهتمام لتمكين المرأة وللمسائل ذات الأهمية التي لم يسبق أن تم تحديدها في الأهداف الإنمائية للألفية، مثل العنف العائلي؛ (ج) وتعزيز نوعية التعليم والخدمات الصحية عوضاً عن التركيز فقط على كمية الخدمات، وتوسيع نطاق التعليم العالي والمهني.

معالجة الديون وإتاحة الوصول إلى أسواق رأس المال العالمية

٨٩ - تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديات اقتصادية ملحة، ولا سيما البلدان الواقعة في منطقة البحر الكاريبي التي تعاني من أعباء ديون ثقيلة، والبلدان غير القادرة على الوصول إلى أسواق رأس المال العالمية، والبلدان التي يُمنع حصولها على تمويل بشروط ميسرة بالنظر إلى تصنيفها على أنها من "البلدان المتوسطة الدخل" استناداً إلى ناتجها المحلي الإجمالي. وسعيًا لمواجهة تلك التحديات، يجب على المجتمع الدولي أن ينظر في إدخال إصلاحات على المنظومة المالية العالمية لتهيئة بيئة تشجّع على الاستثمار في قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التكيف. وتحتاج هذه الدول أيضاً للحصول على معاملة تفضيلية وتمويل بشروط ميسرة على أساس تقييم عادل لمواطني الضعف في كل منها ولقدرتها على التكيف في آن معاً.

معالجة خطر تغير المناخ الذي يهدد وجود الدول

٩٠ - لا يزال تغير المناخ يشكل التهديد الأساسي بالنسبة لكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية، لأسباب ليس أقلها أن ارتفاع مستوى سطح البحر قد يقوّض سلامتها الإقليمية. ويتحمل العالم المتقدم النمو المسؤولية عن تخفيف آثار تغير المناخ من خلال الحد من انبعاثات الكربون. وقد جرى التركيز على الحاجة الملحة لتمويل عملية التكيف مع هذا التغير ووضع آلية لمواجهة الخسائر والأضرار.

تعزيز نظم الرصد والبيانات الداعمة لها

٩١ - أوصى الخبراء بأن يجري التعامل مع مسألة تنمية قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية على جمع البيانات وتحليلها بالتركيز على تعزيز نظم إدارة المعارف وأطر الرصد والتقييم. وينبغي أن تكون الأطر موضع تجريب على الصعيد الوطني قبل نشرها على نطاق إقليمي، ومن ثم عالمي. ومن الأهمية البالغة أن تكون منهجيات جمع البيانات وأطر الرصد والتقييم سهلة الاستعمال، وقائمة على عمليات تشاورية تنطلق من القاعدة. واتباع ذلك النهج، سيعكس كل إطار بدقة مواطني ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية وقدرتها على التكيف، فضلاً عن التباين القائم داخل المناطق الثلاث وفيما بينها.

تعزيز إقامة شراكات عالية الجودة

٩٢ - رأى الخبراء أن بإمكان الشراكات، في المشهد الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، أن تعزز نموذجاً جديداً في التعاون الإنمائي يتجاوز العلاقات التقليدية القائمة بين المانح والمستفيد.

اجتماع الخبراء بشأن موضوع "المسائل الناشئة في الدول الجزرية الصغيرة النامية"

٩٣ - عُقد الاجتماع في سياق عملية "التبصر" التي بادر إليها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والتي تستخدم منهجية مصممة أصلاً لتحديد المسائل البيئية الناشئة في الفترة التي سبقت انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وقرّر برنامج البيئة تطبيق المنهجية بالتركيز على الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد انضمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى هذا العمل من خلال جمع الخبراء من الدول الجزرية الصغيرة النامية لإجراء مناقشات متوازية واستكشاف أوجه الترابط القائمة. ودفعت تجربة اجتماع أفرقة الخبراء بكل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى استكشاف نهج أكثر تكاملاً لتحديد وتنقيح المسائل الناشئة المقبلة، مع ما ينطوي عليه ذلك من فوائد كبيرة محتملة للنهوض بالتنمية المستدامة الكلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية وخارجها.

٩٤ - وبرزت المواضيع التالية على إثر تحديد المسائل البيئية الناشئة من خلال عملية "التبصر" التي بادر إليها برنامج الأمم المتحدة للبيئة قبل أن يجري تقليصها في الاجتماع، وهي تخضع حالياً لمزيد من التنقيح:

- (أ) الأنواع الدخيلة التوسعية؛
- (ب) فقدان الغابات الغيمية الجبلية المدارية بلا رجعة؛
- (ج) الضغط الساحلي: إزالة الغابات الساحلية وفقدان خدمات النظم الإيكولوجية؛
- (د) استخراج المعادن من أعماق المحيط الهادئ والمخاطر ذات الصلة؛
- (هـ) الأثر غير التناسبي لتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- (و) تكاثف الظواهر الشديدة والصدمات الخارجية التي تتعرض لها الدول الجزرية الصغيرة النامية وازدياد تأثرها بها؛
- (ز) تسارع تحات الشواطئ والسواحل وانهميار توازنات الرمال والرواسب؛
- (ح) الضعف المتسارع لوظائف النظم الإيكولوجية المؤثرة في الأمن الغذائي والأمن المعيشي؛
- (ط) الاعتماد على مصادر الطاقة وضرورة تطوير مصادر الطاقة المتجددة؛
- (ي) تزايد تدهور الموارد المائية وندرتها؛

- (ك) بلوغ الحدود القصوى لقدرات الأرض؛
- (ل) تحويل النفايات إلى موارد؛
- (م) الاستخدام العشوائي والمتزايد لمبيدات الآفات؛
- (ن) تحقيق التآزر بين العلوم المحلية والتقليدية والحديثة كأساس للتنمية الجزرية المستدامة؛
- (س) إقامة اقتصاد محيطي "أزرق - أخضر"؛
- (ع) الإفراط في استغلال الموارد السمكية والانهيار المحتمل للنظم الإيكولوجية البحرية الشاطئية؛
- (ف) القدرات البشرية الفريدة اللازمة لاستدامة الجزر؛
- (ص) التغيرات المناخية والبيئية التي تقف وراء نزوح السكان؛
- (ق) استكشاف إمكانات الموارد الطبيعية غير المستغلة في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- (ر) الملوثات العالمية المؤثرة في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- (ش) اقتراب خطر انهيار النظم الإيكولوجية الزراعية وفقدان التنوع البيولوجي الزراعي.
- ٩٥ - وشملت المسائل الاجتماعية والاقتصادية التي جرى تحديدها في معرض الاجتماع وأعماله التحضيرية ما يلي:
- (أ) ضرورة تنوع اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- (ب) اتباع نهج ابتكارية لتخفيف عبء الديون؛
- (ج) دعم المعارف المحلية والتقليدية ومعارف الشعوب الأصلية؛
- (د) تعزيز الوئام الاجتماعي؛
- (هـ) إعادة اكتشاف الفرص المتاحة للشباب؛
- (و) التحديات الجديدة في المسائل الجنسانية؛
- (ز) التحديات الصحية في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- (ح) الحفاظ على أصالة التراث الثقافي والهوية الثقافية؛

- (ط) تحقيق السياحة المستدامة؛
- (ي) الدوافع المناخية والاقتصادية للهجرة؛
- (ك) مستقبل الأمن الغذائي في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- (ل) إدارة المياه العذبة في القرن الحادي والعشرين؛
- (م) ضرورة تعزيز التأهب للكوارث؛
- (ن) الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتغير المناخ؛
- (س) تناقص الموارد المتاحة لتمويل التنمية.

سادسا - خاتمة

٩٦ - على نحو ما أُشير إليه في نتائج استعراض استراتيجية موريشيوس+٥ وخلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، كان هناك تفاوت بين مسارات الدول الجزرية الصغيرة النامية لتنفيذ استراتيجيات وبرامج عمل التنمية المستدامة. لكنه جرى الاضطلاع بأنشطة ناجحة، سواء من جانب الدول الجزرية الصغيرة النامية نفسها أو من جانب المجتمع الدولي.

٩٧ - ومن المتوقع أن يتيح المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية تحديد الالتزام السياسي إزاء التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن يساعد الدول الأعضاء، في الوقت نفسه، على التحضير لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. كما ستساعد الأنشطة الجارية طوال عام ٢٠١٣، والأنشطة المقررة لعام ٢٠١٤، بما في ذلك للسنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية، في التوعية بالتحديات التي تواجهها هذه الدول وفي تعزيز الاستراتيجيات المعدّة لمواجهة تلك التحديات.